تدعي انها تملك كل الحق وكل القدرة على القيام بهذا العمل. ولذلك فان تحسس رأي المهتمين والمشاركة معهم، بالرأي والبحث وبالنقد، أمور تلقى من الجمعية كل اهتمام واحترام. بل تسعى الجمعية، ومن منطلق حرصها على الحق والحقيقة، أن تستأنس برأي أصحاب الرأي الجاد والمخلص. وتسعى للتعاون مع جميع المؤسسات العاملة في هذا الحقل.

ويمكن قياس حجم المشكلة التي تواجهنا في هذا المجال، كمواطنين، بالمقارنة مع الدراسة والبحث والتخطيط الذي تقوم به السلطة المحتلة بأجهزتها المختلفة، وهذا التخطيط ليس خاصاً بهم فقط ولكنه موجه ضد وجودنا.

ولذلك، فان المنافسة في هذا المجال لا يمكن أن تكون الا بالكيف لا بالكم، ولا يمكن ان تكون بطرح البدائل، وانما بطرح التكامل. ونعتقد ان مثل هذا المدخل يسهم بواقعية ومسؤولية في دعم الصمود.

ورغم اعترافنا بقصور ما أنجزته الجمعية الا ان الدراسات التي قام بها باحثون جادون والنقاش الواعي حولها، كل ذلك أتاح بلورة وجهة نظر تحت مجمل هذه المعطيات.

وفي رؤيتنا للمستقبل نعتقد ان قدر الإنسان الفلسطيني، تحت الاحتلال او خارجه، يتحول الى حالة اجتماعية في بعد عن اطاره السياسي. ولا يمكن ان نقبل من العالم ممثلاً بالأمم المتحدة، ولا من الدول العربية ممثلة بأجهزتها المختلفة، ان ينظروا لشعبنا الفلسطيني نظرة إشفاق وكرم. فمسؤولية هؤلاء جميعاً مسؤولية سياسية وانسانية تجاه هذه المشكلة، بل وأكثر من هذا، فهي مسؤولية ضمير ارتضى لمثل هذه الأوضاع ان تبرز. ولذلك لا يمكن للعالم ان يحل نفسه من المسؤولية، بل عليه دعم حقوق هذا الشعب من باب المسؤولية التاريخية والمصلحية.

ولذلك، لا يجوز ان نعتبر ما يقدم لدعم صمود الشعب الفلسطيني منة او مكرمة؛ بل نعتبر ما يقدم حقاً في رقاب العرب وفي رقاب العالم أجمع. وليس هذا مجال التوسع في هذا الموضوع ولكننا لا نخجل ونحن نطالب بهذا الحق.

ولعله من المفيد ان ندرس كلفة اقتلاع يهودي من بلده، خارج فلسطين وزرعه هنا وتأمين ظروف حياته وحياة عائلته ومقارنة هذه الكلفة بما يقدم للفلسطيني للبقاء فوق أرض لا يزال فوقها والتزامه بصموده بشكل يفوق أي رغبة يبديها اي يهودي للحلول محله. ورغم ان الصورة غير متوفرة حالياً الا ان المعلومات المتوفرة حتى الآن تكشف بشكل مروع مقدار تخلف الرؤية العربية عن الاستجابة لضرورات هذه المواجهة الاستراتيجية.

ويُذكر ان وزارة الاستيعاب تدفع لأصحاب العمل ٢٥ ألف ليرة (أسعار ١٩٨٠) في الشهر عن كل مستخدم جامعي من القادمين الجدد (أي ٩٠٪ من معدل الأجر في السوق). ويدفع القادم أجرة مقدارها ٢٥,٣ ليرة اسرائيلية للمتر المربع الواحد في شقة في أرقى احياء تل ــ أبيب. واذا ما انتقل الى مدن التطوير تنخفض الأجرة الى ٦,٨ ليرة اسرائيلية للمتر المربع في الشهر (أي حوالى ٣ فلوس). ويحصل القادم الجديد على تخفيض قدره ٣٠٪ من هذا الايجار في السنة الأولى وفي السنة الثانية يحصل على تخفيض قدره ١٥٪. ولا يمكن زيادة هذا الايجار الا بقرار من المجلس الاقتصادي